جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ملخص الأعمال الموجهة لمقياس:

النظم السياسة المقارنة

أستاذة : بومدين وسيلة

السنة : ثانية ليسانس

الفوج : الرابع (04)

السنة الجامعية : 2019-2020 م/1440-1441هـ

اقتراب العلاقة الدولة بالمجتمع

شهد حقل السياسة المقارنة اهتماما بدراسات الدولة والمجتمع وأي منها تأثيرا أو تأثرا ، ان الدولة والمجتمع هما من أهم المفاهيم يمكن أن تتغير بشكل كبير اعتمادًا على النهج النظري للمتكلم. يوافق جميع الأفراد تقريبًا على وجود بعض التمييز بين الدولة والمجتمع. ولكن بالضبط أين يجب رسم الخط كان موضوع نقاش نشط ، على الأقل منذ كتابات جون ليكي الليبرالي الكلاسيكي الإنجليزي في القرن السابع عشر. النقاش حول العلاقة بين الدولة والمجتمع سيكون مقسم إلى نهجين :

ففي الخمسينات القرن الماضي قد ساد الاتجاه النظري التقليدي الذي ركز على أسبقية الدولة State Centricأو ما يطلق عليها بـ "الدولنةStatism "، وتقوم على افتراض استقلال الدولة النسبي عن المجتمع وأنها المصدر النهائي لكل السلطات . بذلك سادت مفاهيم كالدولة المهيمنة أو الوصية ونموذج الدولة الريعية.

الدولة عبارة عن تجريد ، ويجب الحرص على عدم جعل شيء ملموسًا أكثر من اللازم. يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للمجتمع. يُطلق على المنهج التحليلي التقليدي الذي تبناه الليبراليون الكلاسيكيون الفردية يدعي هذا النهج أنه لا يوجد سوى الأفراد ، وأن المؤسسات – مثل الأسرة والدولة – تنتج عن ويمكن تحليلها من حيث تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض بطرق معينة. المجتمع هو اختصار لمجموع جميع المؤسسات الطوعية أو الطبيعية.

ظهرت الدولة مرات عديدة وبأشكال عديدة عبر تاريخ البشرية. في بعض الأحيان تم الإشادة به باعتباره التعبير المثالي للمجتمع ، كما هو الحال في جمهورية أفلاطون. في أوقات أخرى ، تم تطهيره باعتباره طفيليًا شريرًا يركب على ظهر المجتمع ، كما هو الحال في روثبارد من أجل حرية جديدة (1978). مع هذا التقسيم في المواقف ، فإن التحدي الذي يواجه المفكرين السياسيين هو تمييز القواسم المشتركة بين جميع الدول من أجل استخلاص تعريف للدولة.

تاريخياً ، عندما حاول المفكرون السياسيون اكتشاف الطبيعة الأساسية للدولة وما إذا كانت تتمتع بالشرعية ، فإنهم يتطلعون إلى أصول تلك المؤسسة للحصول على إجابات. بشكل عام ، هناك أربع نظريات أساسية ومتداخلة إلى حد ما حول كيفية نشأة الدولة. تحمل كل نظرية تداعيات مختلفة على علاقتها بالمجتمع. النظرية الأولى هي نظرية خارقة للطبيعة ، تدعي أن الدولة ، أو على الأقل حاكم معين ، موجودة من خلال إرادة الله. تؤدي هذه النظرية إلى الثيوقراطية والحق الإلهي للملوك. ووفقًا للنظرية ، فإن أعضاء المجتمع – الذين يفترض أنهم وضعهم الله في أدوارهم – يدينون بمستوى معين من الولاء حتى لحالة مسيئة.

تحاول النظرية الثانية ترسيخ الدولة بمصطلحات أكثر طبيعية. تدعي أن الدولة – مثل الأسرة – هي مؤسسة تلقائية تتطور بشكل طبيعي من فعل المجتمع. لأن الأفراد وممتلكاتهم يحتاجون إلى الحماية ، فإن المؤسسة المهيمنة تتطور بشكل طبيعي لتعمل كشرطي وحكم نهائي في النزاعات. وفقًا لهذه النظرية ، لا يوجد خط متشدد يميز الدولة بالضرورة عن المجتمع. إنهم يعملون في مشروع تعاوني.

تنطوي على صراع النظريات الثالثة والرابعة. تدعي النظرية الثالثة أن الدولة تبرز بسبب الحرب الداخلية داخل المجتمع. قام كارل ماركس بتعميم هذا الرأي من خلال تحليل الدولة كوكالة حرب طبقية يسيطر الرأسماليون من خلالها على العمال. بالنسبة لماركس ، الدولة هي تعبير وحامي لجزء من المجتمع على حساب شريحة أخرى،؛تتطلع النظرية الرابعة إلى الصراعات الخارجية وتؤكد أن الدولة نشأت نتيجة غزو قبيلة واحدة لقبيلة أخرى. ضمن الليبرالية الكلاسيكية ، كافحت نظريتان عن أصل الدولة من أجل الهيمنة: النظرية الطبيعية ، أو الموافقة ، التي تتطور بها الدولة من المجتمع. ونظرية الفتح ، التي يمكن من خلالها اعتبار الدولة بمثابة عمل حرب مستمر يرتكب ضد المجتمع من قبل مجموعة منفصلة. هذه ليست مجرد افتراضات تاريخية. إنها مناهج تحليلية تهدف إلى التشكيك أو تأكيد شرعية الدولة. إذا كانت الدولة في نشأتها تتطلب الانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان ، يصبح من الصعب تبرير المؤسسة أخلاقياً أكثر مما لو نشأت عن اتفاق جماعي.

وهكذا ، لا تتعامل المناقشة التالية مع الأصل التاريخي للدولة فحسب ، بل تمس أيضًا أساسها المحتمل في الأخلاق.

من جهة أخرى ظهر اتجاه آخر يأخذ بأولوية المجتمعSociety Centric ، والذي ينطلق من فرضية عكسية للاتجاه السابق بمعنى أسبقية المجتمع على الدولة، فالمجتمع هو الأصل والدولة تمثيل له غير مستقلة عنه، وزاد من تثبيت أواصر هذا الاتجاه فشل سياسات التنمية في أغلب الدول النامية التي قبلت بالحكم الاستبدادي من أجل تحقيق التنمية ونظريات التحديث، فضلا عن طبيعة السياق العالمي الذي اتسم بالعولمة وما صاحبها من تهديد لسيادة الدولة وتغير مفهومها نظراً لظهور فواعل جدد في الداخل والخارج كتصاعد دور مؤسسات المجتمع المدني، فلم يعد الشكل التقليدي السابق للدولة مقبولاً.

يعتبر غرامشي من أنصار هذا الاتجاه حيث لاحظ تطور مهم في مفهوم الدولة state من القرن التاسع عشر الى القرن العشرين وبين كيف ان الدولة اصبحت تتدخل في مجالات المجتمع المدني فوظائف الدولة السياسية والمدنية أضحت متداخلة وعليه فالدولة في القرن التاسع عشر كانت تعبر عن قيادة البرجوازية للسلطة فكان المجتمع السياسي هو المعبر عن حقيقة القرن التاسع عشر من خلال هيمنة الطبقة البرجوازية ويختلف الامر عليه في القرن العشرين وفي هذا الخصوص ينتقد غرامشي لينين ذلك ان لينين ذهب في القول بان الدولة ما هي الا جهاز قمع سياسي فيجب قلب هذا الجهاز حتى تنجح الثورة.

يذهب غرامشي ابعد في تحليله عندما يتكلم عن ثورة اكتوبر الروسية عندما يقول انها حركة سياسية استفادت من حركة شباط 1917 حينما دحرت البرجوازية الروسية اخر قلاع الاقطاع في أوروبا (روسيا) ولم يسنح الوقت بان تقوم بثورتها الحقيقية في الهيمنة على المجتمع المدني مما سهل على لينين والضارة في الاستيلاء على السلطة وإعلانهم الاتحاد السوفيتي.

قاد عالم الاجتماع الألماني فرانز أوبنهايمر تحليل هذه المصطلحات الرئيسية في عمله الكلاسيكي ، الدولة (1914). عرّف أوبنهايمر الدولة على أنها "ذلك الجمع للامتيازات والمواقف المهيمنة التي تتولد عن طريق القوة الاقتصادية الإضافية". وقد عرّف المجتمع بأنه "مجموع مفاهيم جميع العلاقات والمؤسسات الطبيعية البحتة بين الإنسان والرجل". وقارن بين ما سماه "الوسائل السياسية" و "الوسائل الاقتصادية" لاكتساب الثروة أو السلطة. تستخدم الدولة الوسائل السياسية – بعبارة أخرى ، القوة – لنهب واستغلال المجتمع ، الذي يستخدم الوسائل الاقتصادية – بعبارة أخرى ، التعاون. وهكذا ، بالنسبة لأوبنهايمر ، كانت الدولة هي عدو المجتمع.

يعتبر جون ميغدالMigdal Joel الأب الروحي لهذا الاقتراب حيث يركز أن تحليل العملية السياسية قائمة على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع . الذي ينطلق من رؤية نقدية لنظريات التنمية والتحديث والنظرية الماركسية ونظرية التبعية، وأن مسالة العلاقة بين المجتمع والدولة هي علاقة قوة وقدرة على النفوذ، وهنا يعطي تصنيفا مبنيا على أربعة(04) احتمالات قوة وضعف المجتمع والدولة.

	قوي	**ضعيف**
مجتمع	**مجتمع ضعيف** **دولة قوية**	**مجتمع ضعيف** **دولة ضعيفة**
دولة	**مجتمع قوي** **دولة قوية**	**مجتمع قوي** **دولة ضعيفة**

*هنا يكمن الفرق بين الدول المتطورة والدول العالم ثالثية التي تواجه فيها الدولة منافسة متعددة من مجموعات الضبط لا تستطيع مواجهتها، فمسار الدولة هو صراعها مع بقية التنظيمات النظم السياسية المقارنة الاجتماعية لتحقيق الضبط الاجتماعي من خلال: تحقيق الطاعة والانقياد، تحقيق المشاركة في المؤسسات وفقا للقواعد التي تحددها الدولة، الحصول على الاعتراف والشرعية ، وقد لاحظ ميغدال أن الفارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في درجة الضبط الاجتماعي، والضبط الاجتماعي لا يعني بالضرورة الاستبداد، حيث يتركز هذا الضبط في هرم الدولة، وينتشر الضبط الاجتماعي الآخر للمنظمات الاجتماعية للمجتمع المدني في بقية المجتمع بشكل ملائم بخلاف دول المتخلفة حيث تكاد سلطة الدولة تغيب، او تعوض عن قوة ضبطها بممارسات تعسفية.

ختاما ، من الناحية المثالية ، يجب أن تكون الدولة موجودة لضمان الاحتياجات الأساسية لمجتمعها ومع ذلك ، في دولة الممارسة لديها حدود لدعم كامل احتياجات مواطنيها الأساسية. العلاقة بين الدولة ومجتمعها في المنظمات الحكومية الحديثة هي عملية حل مربح للجميع لتحقيق أقصى استفادة من كلا الطرفين لذلك ، بموارد محدودة ، تشارك الدولة ومجتمعها لتلبية الاحتياجات الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك ، يضمن استقلالية كل من الدولة والمجتمع ، مع الدولة تقديم التوجيه العام. الثقة والمعاملة بالمثل ، وفقًا لهذا الإطار ، تصبح أساس القدرة التحويلية للدولة وهي محدد رئيسي للتغيرات في النتائج التنموية عبر البلدان. بدلا من التأكيد الهيمنة على شركائها الاجتماعيين ، يؤكد

التآزر على علاقات التعاون مع المجتمع (المجتمع المدني) كمصدر لاستقلالية الدولة وفعاليتها (أوالقدرة التحويلية) من خلال مفهوم التآزر ، يقول إيفانز أن وجود يعزز المجتمع المدني القوي قدرة الدولة والعكس صحيح. بالإضافة إلى ذلك ، مثل هيل ريشير إلى أن العلاقات التآزرية بين الدولة والمجتمع المدني لا تبشر بالخير فحسب لإعادة التوزيع ولكن أيضًا للنمو الاقتصادي أو تراكم رأس المال)

نظرية التبعية Dependency theory

بدأ مفهوم التبعية بالتبلور منذ أواسط ستينات القرن العشرين لدى بعض مفكرين أمريكا اللاتينية، من أمثال فرانك (وهو ألماني المولد والجنسية) ودور سانتوس، وكاردوزو وغيرهم، ثم ما لبثت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى ومن بلدان أوروبا الغربية، وصارت هذه الأفكار تمارس تأثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحت اسم مدرسة التبعية school Dependency " ،"ويعد المفكر العربي سمير أمين أحد أبرز منظري هذه المدرسة.

التبعية هي العلاقة بين اقتصادين يتوسع أحدهما على حساب الآخر و يكون تطور الثاني تابعا لتطور الأول. التبعية هي علاقة استغلال و علاقة غير متكافئة بين دولتين أو أكثر , و هي عبارة عن نظام سياسي و اقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى , وهذا ما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي. و للتبعية عدة أشكال و أهمها التبعية الاقتصادية و السياسية.

حاولت نظرية التبعية إبراز تأثير سيطرة نظام " الرأسمالية الدولية " على اقتصاديات الدول النامية الأمر الذي أدى إلى بقائها في حالة من التخلف الاقتصادي. مفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب يعود سببها إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال.

ظهرت مدرسة التبعية في خضم تطورات ومستجدات وحقائق عديدة، نذكر فيما يلي أهمها:

* تراجع طروحات مدرسة التحديث فقد جاء طرح نظرية التبعية كرد فعل على أفكار هذه المدرسة خاصة فيما تعلق بطبيعة كل من المجتمع، الطبقة الحاكمة ، التنمية وخطورتها السياسية التنموية.

* تعد طروحات نظرية التبعية تجسيدا لوحدة العلوم، كونها تدرس التنمية والتخلف دراسة سياسية واقتصادية في نفس الوقت، وبالتالي فهي تشجع تعاون الحقول المعرفية وتكاملها.

* تراجع المد الاستعماري التقليدي المباشر لصالح المد الاستعماري الجديد، وهو الانتقال الذي ينجم عنه لجوء النظام الرأسمالي العالمي إلى استعمال أساليب وآليات جديدة تتماشى وطبيعة الاستعمار الجديد لتحول دون خروج الدول التابعة له من تخلفها، وبالتالي القضاء أو التخفيف من تبعيتها، من بين هذه الأساليب والآليات، التبادل اللامتكافئ المؤسسات النقدية العالمية، الشركات متعددة الجنسيات وتصدير رؤوس أموال الاستعمار الجديد لتحول دون خروج الدول التابعة له من تخلفها، وبالتالي القضاء أو التخفيف من تبعيتها

من أهم النظريات التي كرست مفهوم النظرية وقدمت افتراضاتها هي نظرية المركز و المحيط حيث أن المركز هو مجموعة من الدول التي تتمتع ببيئة صناعية و تكنولوجية راقية وتتميز بارتفاع الدخل الفردي و توزيع عادل إلى حد ما للثروة, و لها قدرة إنتاجية هائلة و لديها القدرات المالية اللازمة لتمويل الصناعة و المشاريع الاقتصادية. المحيط هو مقابل للمركز و هو مجموعة من الدول البعيدة من حيث المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي عن المركز, و يتميز بأنه مجتمع متخلف فنيا و صناعته ضعيفة أو منعدمة و تقديم مواده الأولية إلى المركز و هو في حالة تبعية له على كافة المستويات. يعتبر راوول بريبيش أول من استخدم تعبير المركز و المحيط و المقصود بها أن العالم يتكون من مركز النشاط الاقتصادي هو الو.م.أ و هي التي ترسم السياسات و الأهداف الاقتصادية العالمية حسب مصالحها و المحيط ،حيث يرى أن المحيط وظيفته الأساسية هي تقديم أو تصدير المواد الأولية إلى المركز, و المركز وظيفته الأساسية هي احتكار المواد المصنعة و تقديمها إلى المحيط بأسعار باهظة عن أسعار المواد الأولية ، و أن هذه العملية تتم على نحو دائري متجدد و بالتالي فإن هذه العلاقات تكرس و تمدد التخلف في المحيط ليست فقط نتيجة لهذه العلاقات , وإنما أيضا نتيجة لطبيعة النظام الامبريالي و يقول بريبيش للتخلص من هذا يجب على المحيط أن يقدم بإنشاء سوق إقليمي أو محلي للتحكم في المواد الأولية , و أن تكون هذه الأسواق محمية (فرض رسوم جمركية عالية على السلع الأجنبية للحماية من المنافسة و هذا ما يمكنها من فتح سوق جهوي محمي و متحكم في الصادرات و الواردات أي إتباع سياسة حمائية).

يشبه سمير أمين التبعية بالهيمنة من طرف المركز على المحيط و أن هذه التبعية تبين الهيمنة من طرف المركز على كافة المستويات (السياسية،الاقتصادية, الثقافية)و خاصة الاقتصادية. و يقول أيضا أن هذه التبعية تبدو خاصة من خلال المجال الاقتصادي و ذلك عن طريق تقديم دول المحيط للمواد الأولية و الأساسية (مواد قاعدية) للمركز و بأسعار رخيصة وأحيانا مجانا وهذا ما يجعلنا نستنتج أن

دول المحيط ليست إلا دولا منتجة للمواد الأولية لصالح المركز لأنها لا تتحكم في هذه المواد . ومن جهة أخرى يرى سمير أمين أن دول المركز تتمتع بقدرة على تمويل مشاريعها بمعنى أن تمويلها هو ذاتي داخلي , بينما دول المحيط فإن تمويلها مرتبط بالخارج ،فأموال المواد الأولية لا تستثمر في المحيط بل في المركز .

نقد نظرية التبعية:

يركز نقاد نظرية التبعية على أنها لا تعتبر دور النخب والاقتصاديات المحلية في التخلف المزمن لهذه البلدان. ويشيرون مثلا إلى دور الفساد وغياب ثقافة المنافسة. ويشير نقاد آخرون إلى أن هذه النظرية عامة وأنها غير قادرة على تحليل الفوارق في التنمية بين بلدان الجنوب. ويعتقد بعض الكتاب أن الهيمنة الخارجية لا يمكن أن تتحقق إذا لم تجد سندا لها من الأطراف المحلية التي تستفيد من هذا الواقع، لذا فان إنهاء حالة التبعية يستدعي تغييرا في الأبنية الاجتماعية الداخلية، مع الانتباه إلى أن ذلك سيؤدي إلى الدخول في صراع مع النظام الرأسمالي المهيمن. كما أن جزء من منظري التبعية يرون بان إنهاء حالة التخلف والتبعية يحتاج إلى عمل ثوري جذري يؤدي إلى تغيير بنيوي راديكالي، لضمان نجاح التنمية خارج إطار علاقة التبعية، من خلال إنهاء حكم البرجوازية المحلية في الدول المتخلفة

أيضا الإقلاع الاقتصادي الذي حققته النمور الآسيوية في عقد الستينات وفي الصين والهند في عقد الثمانينات قد تقويض عدة مسلماتها. كما يوجه لها انتقاد في تركيز تحليلها على الجوانب الاقتصادية لعلاقات التبعية ومظاهر التخلف، وعدم إعطاء العوامل غير الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، الأهمية المطلوبة.

اقتراب الثقافة السياسية Political Culture Approach

ينطلق أنصار هذا الاقتراب من افتراض أنَّ هناك علاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي باعتباره وليد الثقافة السياسية في المقام الأول. وعليه، فإذا أراد الباحث أن يفهم الواقع السياسي في مجتمع ما فلابُدَّ له من أن يفهم الثقافة السياسية في هذا المجتمع .وباعتبار أنَّ الثقافة السياسية السائدة هي التي تحدد السلوك السياسي، فقد نُظِرَ إلى الثقافة السياسية باعتبارها المتغير المستقل الذي يؤثر على النظام السياسي أو السلوك السياسي باعتباره متغيراً تابعاً، بما يعنيه ذلك؛ أنَّه إذا حدث تَغَيُّرَاً في الثقافة السياسية فإنَّه يترتب عليه تغيراً في السلوك السياسي.

*يتحصل جوهر الثقافة السياسية في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع. وهي بهذا تعبير عن عناصر غير مادية أو معنوية.

*الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع. فالمنظومة السياسيّة ليست فطرية بل مكتسبة وتراكمية مُتغيرة غير ثابتة من خلال التنشئة السياسية. وبذلك؛ تكون الثقافة السياسية هي نتاج التنشئة السياسية. والتنشئة السياسية هي عملية يتم بمقتضاها نقل القيم والأفكار والمعتقدات من جيل لآخر. ويقوم بذلك عدد من مؤسسات التنشئة مثل الأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام وغيرها.

يقدم" لوسيان باي" لمفهوم الثقافة السياسية على أنه " التاريخ الجمعي للنظام،السياسي و تاريخ حياة الأفراد الذين يكونوه، فهو مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما معين للعملية السياسية .

عرَّف جابرييل ألموند – Gabriel Almond الثقافة السياسية بأنَّها: "توجهات واتجاهات الغالبية العظمى من أفراد المجتمع صوب النظام السياسي في كلياته وجزئياته وكذا رؤية الفرد لدوره في النظام السياسي".

من خلال ما سبق يمكن بلورة تعريف إجرائي للثقافة السياسية على أنها" مجموعة من المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم والسلطة والدولة، والولاء والانتماء والشرعية، والمشاركة من خلال منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى ان مجتمع معين الدور المناسب للحكومة، وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم و المحكومي.

أما مكونات الثقافة السياسية هي :

1- المرجعية : هي الاطار الفلسفي للعمل السياسي الذي يقوم عليه النظام السياسي كالديمقرطية ، الاشتراكية .. مثلا في الدول النامية فالمسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادي وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولاتزال مثار خلاف وصراع .

2- الإحساس بالهوية : من أهم مستندات الثقافة السياسية ، فالولاء للنظام السياسي واضفاء الشرعية له من أجل البقاء وتخطي النظام للازمات وشعور بالانتماء الى الوطن والواجب تجاهه عكس الاغتراب السياسي .

3- التوجه نحو النظام السياسي : فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية و وظائف المؤسسات السياسية كل على حدى

4- التوجه نحو العمل العام : لذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي والتوجه نحو العمل العام والاحساس بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية

أنماط الثقافة السياسية:

قد صنف ألموند وباول الثقافات السياسية إلى ثلاث أنماط متواجدة عبر المجتمعات بناءا على الأبنية السياسية:

ثقافة رعائية Culture Parochial	ثقافة الخضوع Culture Subject	ثقافة مشاركة Culture Participant
مواطنون سلبيون لا يشاركون في الانتخابات ليس لهم أي أدنى اهتمام بالحياة السياسية أو الرغبة في الانضمام الى تنظيمات سياسية	تتعلق بوجود نظام متسلط يجعل الأفراد يخضعون لجميع قراراته خوفا أو تهديدا من العقاب	:تتعلق بمواطننين ايجابيين و متمرسين في السياسة ويحرصون على تقديم مطالبهم و أراءهم لتوجيه النظام الحاكم نحو ارادتهم .

وللثقافة السياسية ثلاثة أبعاد هي:

1- بعد معرفي: ويتعلق بالمعارف والمعلومات حول النظام السياسي.

2- بعد عاطفي: ويتعلق بالشعور تجاه مؤسسات النظام السياسي.

3 -بعد تقييمي: ويتعلق بمجمل الأحكام القيمية حول الرموز الوطنية للدولة

الاقتصاد السياسي The approach of political economy

يدرس الاقتصاديون السياسيون كيف تعمل النظريات الاقتصادية مثل الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية في العالم الحقيقي. في جوهرها ، فإن أي نظرية اقتصادية هي منهجية يتم اعتمادها كوسيلة لتوجيه توزيع كمية محدودة من الموارد بطريقة مفيدة لأكبر عدد من الأفراد.

بمعنى أوسع ، كان الاقتصاد السياسي في السابق مصطلحًا شائعًا يستخدم في المجال الذي نسميه الآن الاقتصاد. استخدم كل من آدم سميث Adam Smithوجون ستيوارت ميل John Stuart Millوجان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau هذا المصطلح لوصف نظرياتهم. تم استبدال مصطلح الاقتصاد المختصر في أوائل القرن العشرين بتطوير طرق إحصائية أكثر صرامة لتحليل العوامل الاقتصادية.

لا يزال مصطلح الاقتصاد السياسي يستخدم على نطاق واسع لوصف أي سياسة حكومية لها تأثير اقتصادي.

يمكن تناول دراسة الاقتصاد السياسي بأي من ثلاث طرق:

1 .دراسات متعددة التخصصاتInterdisciplinary Studies

يعتمد النهج متعدد التخصصات على علم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية لتحديد كيفية تأثير المؤسسات الحكومية والنظام الاقتصادي والبيئة السياسية على بعضها البعض والتأثير عليها.

في هذا النهج ، يهتم الاقتصاد السياسي بثلاثة مناطق فرعية: النماذج الاقتصادية للعمليات السياسية وروابط العوامل المختلفة مع بعضها البعض ؛ الاقتصاد السياسي الدولي وتأثير العلاقات الدولية ودور الحكومة في تخصيص الموارد لكل نوع من أنواع النظام الاقتصادي.

2 .الاقتصاد السياسي الجديدNew Political Economy

لا يعامل نهج الاقتصاد السياسي الجديد الأيديولوجية السياسية كإطار يجب تحليله. بدلا من ذلك ، يتم دراستها كمجموعة من الإجراءات والمعتقدات. تسعى إلى افتراضات صريحة تؤدي إلى نقاشات سياسية حول التفضيلات المجتمعية.

قد يعتمد الاقتصاد السياسي على علم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية لتحديد كيفية تأثير الحكومة والنظام الاقتصادي والسياسة على بعضها البعض.

يشجع نهج الاقتصاد السياسي الجديد على مناقشة الاقتصاد السياسي في العالم الحقيقي الذي يقوم على التفاصيل الثقافية والاجتماعية والتاريخية بشكل خاص.

يجمع هذا النهج بين المثل العليا للاقتصاديين السياسيين الكلاسيكيين والتقدم التحليلي الأحدث في مجال الاقتصاد والسياسة. يرفض الأفكار القديمة حول الوكالات والهياكل والمصالح المادية والدول والأسواق.

3 .الاقتصاد السياسي الدولي International Political Economy

يُعرف هذا النهج أيضًا باسم الاقتصاد السياسي العالمي ، ويحلل العلاقة بين الاقتصاد والعلاقات الدولية. كما ينبع من النهج متعدد التخصصات ، فإنه يستمد من العديد من المجالات الأكاديمية بما في ذلك العلوم السياسية والاقتصاد وعلم الاجتماع والدراسات الثقافية والتاريخ.

يهتم الاقتصاد السياسي الدولي في نهاية المطاف بكيفية تشكيل القوى السياسية مثل الدول والأطراف الفاعلة والمؤسسات للنظم من خلال التفاعلات الاقتصادية العالمية وكيف تؤثر هذه الإجراءات على الهياكل والنتائج السياسية.

يعد الاقتصاد السياسي من اقدم الافتراضات المستخدمة في تحليل النظم والظواهر السياسية في القرن التاسع عشر تناول كل ماكس كارل ماكس سياسه وظواهرها من مدخل الاقتصاد على اساس ان الظواهر السياسية تتشكل بفضل الحقائق الاقتصادية ويحاول ضبط هذا الاقتراب الربط بين مستويات التنمية الاقتصادية وتحقيق الديمقراطية السياسية ، وقدم مجموعة من الشروط هي: وجود اقتصاد اكثر توجها نحو السوق ،مستوى اقتصادي وتكنولوجي عالي، وجود تقاليد ثقافيه اكثر تسامحا واقل انغلاقا ، واكثر قابليه للحلول الوسطى ، مستوى عالي وجودة التعليم .

اكتسب اقتراب الاقتصاد السياسي أهمية خاصة في دراسة السياسة العامة أي الدراسات المتعلقة بماذا تعمل الحكومات. وهناك صراعاً بين إيديولوجيات ومعتقدات سياسية مختلفة حول حدود الدور الذي ينبغي أن تلعبه الحكومة والسياسة في الاقتصاد. وأهم نقطة في ذلك النزاع تتعلق بالسؤال التالي : "*ما هو*

دور الحكومة فيما يتعلق بالتنظيم، والدعم أو التدخل في الشئون الاقتصادية والاجتماعية؟ فهؤلاء الذين يعتنقون قيم مثل القطاع الخاص، والحرية والفردية يمكن أن يجيبوا على هذا السؤال بطريقة تختلف عن إجابة أولئك الذين يؤمنون بأن العلاقات الاجتماعية والسياسية تحدد أو تقيد بشكل كبير بواسطة القاعدة الاقتصادية للمجتمع.

فهناك وجهتا نظر متعارضتان في دراسات الاقتصاد السياسي، أولها وأحدثها نسبياً هي مدرسة "الاقتصاد السياسي الليبرالي" لأنها تميل لاتباع منطق العقلانية الاقتصادية الكلاسيكية والأخرى هي مدرسة الماركسية المحدثة NeoMarxism التي تستند على أفكار كارل ماركس فيما يتعلق بالعلاقة بين البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

قد زعم ماركس أن الوظيفة الأساسية للدولة في المجتمع الرأسمالي هي خدمة مصالح الرأسماليين، وبالتالي فإنها تنشئ شروطاً تحبذ التراكم الرأسمالي المربح وتحافظ عليها من خلال تركيز الثروة في أيدي قليلة. ولكن، وعلى الأمد الطويل، يزعم ماركس لا تستطيع الرأسمالية مقاومة هجوم العمال الذين سيصبحون في النهاية سادة وسائل الإنتاج والتبادل في مجتمع مشترك. ولابد للفرد أن يقبل عدداً من مقدمات الماركسية ليتفق مع النتائج المشتقة من التحليل الماركسي المحدث. ولا يزال كلاً من اقترابي الاختيار العام والماركسية المحدثة في طور بدائي نسبياً ويحتاجان إلى مزيد من الجهد في مجالي التنظير والتجريب حتى يمكن لنظرية شاملة للسياسة أن تظهر من أي منها.

أن المشكلة الأساسية في اقترابات تحليل الانساق، والبنائية الوظيفية والاقتصاد السياسي تتمثل في أنها تعاني من مستوى عال من التجريد مما يجعلها بمنأى عن كثير من البحث الامبريقي، أي أنها تهدف للتوصل إلى نظريات عامة وليس "ملاحظة أو تجربة". وتصف تلك الاقترابات المجتمع السياسي بمعايير واسعة إلى درجة تجعلها غير قادرة على توليد افتراضات قابلة للاختبار ولا تسهم بشكل كبير في فهم مشاكل سياسية واقعية وملموسة. فضلاً عن ذلك فقد فشلت النظريات أيضاً إلى حد الآن في مهمتها الأساسية للتعرف على كل البناءات والعمليات النظرية للنسق السياسي وشرح العلاقات بينها – بمعنى آخر أنه لا يمكن القول بأنها قد قدمت نظرية شاملة وتنبؤية للسياسة ولذلك ظلت مجرد اقترابات للحقل. ولذا يجب على طالب السياسة أن يكون واعياً بتلك الاقترابات المختلفة لكل يفهم مزايا كل منها وعيوبه في دراسة السياسة.

قائمة المراجع :

1. DJOHARWINARLIN, Sri. The Relationship Between State and Society: Managing Poverty Through Local Wisdom. Jurnal Studi Pemerintahan, 2015, vol. 3, no 2
2. Edigheji, Oghenemano Emmanuel. The State, State-Society Relations and Developing Countries' Economic Performance. Thesis for the degree philosophiae doctor, Norwegian University of Science and Technology , Department of Sociology and Political Science
   URL :https://www.investopedia.com/terms/p/political-economy.asp
3. MIGDAL, Joel S. Strong societies and weak states: state-society relations and state capabilities in the Third World. Princeton University Press, 1988 http://urlqs.com/BMm7
4. WENDY MCELROY ; Defining State and Society ; The Freeman ; the Foundation for Economic Education. ; April 1, 1998
5. WILL KENTON. Political Economy. Updated Aug 4, 2019

6. روابحي رزيقة. أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي دراسة حالة الجزائر ، **مذكرة ماجستير غير منشورة** ، جامعة محمد بوضييياف المسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية
7. عبد العالي عبد القادر ، **محاضرات غير منشورة في النظم السياسة المقارنة** ، جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر–كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2008/2007
8. عبد العزيز ناصر الصويغ،عبدالله العجلان،وليد ناجي ، نظرية التبعية، https://www.ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?t=28547
9. عصام خافجي ، **سمير أمين: في نقد حلم انكسر**، الدوحة : مركز العربي للأبحاث ، مجلة عمران ، العدد 27 ،2019.
10. لمى خالد بن يوسف، **علم السياسة: المقاربات المنهجية (نظريات تحليل النظم)**،في الموقع الالكتروني : https://www.ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?t=7319 يوم الدخول : 2020/03/21 الساعة 7.30
11. ماجد شاكر مهدي ،" **الدولة و المجتمع**" ،جامعة بغداد ، مجلة كلية الاداب ، العدد96، 2011

***أي استفسار يمكن الاتصال من خلال الايميل التالي :**

wassila.boumediene@univ-tlemcen.dz